الدرس الثامن مراحل اعداد البحث العلمي " تحديد منهج البحث"

بعد وضع الباحث للخطة المبدئية التي سيتعمق فيها بالبحث تدريجيا، يشترك مع مشرفه في اختيار الطريق الذي يتبعه الباحث لمعالجة هذا الموضوع، وهذا هو منهج البحث.

وللمنهج في مجال البحث العلمي معنى قريب من معناه اللغوي، فهو يعني:" الطريق الذي يختاره الباحث في معالجة المشكلات التي يثيرها موضوع بحثه، بهدف الوصول الى حلول لها.

ومنهج البحث بهذا المعنى يختلف عن خطة البحث، فالمنهج هو الطريقة المناسبة التي يختارها الباحث لمعالجة موضوع بحثه، فهو يمس جوهر موضوع البحث وينعكس على كل جزئياته الداخلية، أما خطة البحث فهي تقسيم أجزاء موضوعه وتنظيمها وربطها ببعض في تسلسل منطقي عن طريق العناوين، ولذلك فهي تمس الإطار الخارجي لموضوع البحث، وخطة البحث هي فهرس البحث.

وتتوقف قيمة البحث العلمي عموما والقانوني خصوصا على المنهج الذي يختاره الباحث في تناوله لموضوع بحثه، فاذا كان مناسبا للموضوع، قويا شاملا لكل مشكلاته، كان البحث جيّدا ومفيدا وذا قيمة علمية كبيرة.

هذا، ولا يوجد اتفاق عام بين الباحثين حول تصنيفات محددة لمناهج البحث العلمي، فبعضهم يأخذ بالمناهج الرئيسية فقط، وآخرون يعتبرون المناهج الفرعية مناهج رئيسية، كما أن البعض يخلط بين أنواع البحوث ومناهج البحث مما يؤدي الى اختلاف تصنيفات هذه المناهج. وعموما أكثر المناهج استخداما في البحوث الاجتماعية والبحوث القانونية ما يلي:

أولا: المنهج الاستدلالي (الاستنباطي)

يعرف الاستدلال بأنه:" البرهان الذي يبدأ من قضايا مسلم بها، ويسير الى قضايا تنتج عنها بالضرورة، دون الالتجاء إلى التجربة، وهذا السير قد يكون بواسطة القول أو بواسطة الحساب".

ويعتبر الاستدلال من أهم المناهج المستعملة في مجال البحث القانوني. ويعتبر الاستدلال بصفة خاصة أحد ركائز الدراسات القانونية، نظرا لاستخدامه من طرف القضاة، المحامين، والباحثين في مجال العلوم القانونية.

ثانيا: المنهج التجريبي

ظهر المنهج التجريبي عقب الانتقادات التي وجّهت إلى المنهج الاستدلالي، وقد عرف بأنه: "المنهج الذي يقوم أساسا على أسلوب التجربة العلمية التي تكشف عن العلاقات السببية بين المتغيرات المختلفة التي تتفاعل مع القوى التي تحدث في الموقف التجريبي".

ثالثا: المنهج التاريخي

المنهج التاريخي هو "المنهج الذي يدرس الظاهرة القديمة من خلال الرجوع إلى أصلها فيصفها ويسجل تطوراتها ويحلل ويفسر هذه التطورات استنادا الى المنهج العلمي في البحث الذي يربط النتائج بأسبابها".

يستخدم هذا المنهج غالبا في العلوم التاريخية، وفي جميع العلوم لأنّ الحاضر كما يقال ثمرة الماضي، ولا يمكن فهمه بمعزل عن جذوره التاريخية التي كوّنته. وهو يعتمد على تحديد المشكلة موضوع الدراسة، ووضع الفروض المناسبة لها، تحليل البيانات والمعلومات المتعلقة بها ليختبرها على تلك الفروض ومن ثم تحديد مجالات الاتفاق

والاختلاف بينها مع الأدلة التاريخية التي حصل عليها، وفي الأخير عرض النتائج للنقد والتحليل للدلالة على مصداقيتها ودقتها.

رابعا: المنهج الوصفي

يعتمد المنهج الوصفي على تحديد أبعاد الظاهرة المراد دراستها من خلال جمع البيانات المختلفة عنها، ثمّ إعادة تبويبها، تصنيفها، مقارنتها، وتحليلها. ويتعدى المنهج الوصفي مجرد الوصف إلى تحليل البيانات بغية الوصول إلى نتائج ذات الدلالة والمغزى بالنسبة إلى مشكلة البحث.

ويتفرع المنهج الوصفي إلى منهج المسح الاجتماعي ومنهج دراسة الحالة.

خامسا: المنهج المقارن

يصف عالم الاجتماع إميل دوركايم المنهج المقارن بأنه هو عبارة عن نوع من التجريب غير المباشر. وقد جاء هذا المنهج ليكمّل المنهج التجريبي، ففي حالات كثيرة يصعب إجراء التجارب، فيستخدم الباحث طريقة التجربة غير المباشرة، كالبحث في سبب وجود ظاهرة معينة في مجتمع معيّن، فهنا لابد من مقارنة هذا المجتمع بمجتمع آخر لا توجد فيه هذه الظاهرة لاستخلاص الأسباب.

ويجب هنا ضبط المتغيرات ذات الدلالة بالنسبة للمجتمع أو التنظيم موضوع المقارنة. وعملية الاختيار تتوقف على نوعية التصور النظري الذي يتبناه الباحث، والمقارنة هي وسيلة لتطبيق المنهج التجريبي أيضا، حيث تتم المقارنة بين المجموعة الضابطة والمجموعة التجريبية.

وتكاد لا تخلو جل الدراسات القانونية من المقارنة، ذلك لأنّ النظام القانوني لا يمكن اكتشاف ما يعتريه من نقص أو فراغ إلاّ بمقارنته بنظم قانونية لدول أخرى. وأغلب الرسائل الجامعية في العلوم القانونية هي عبارة عن دراسات مقارنة، خاصة بين النظام القانوني الجزائري، المصري والفرنسي.

سادسا: المنهج الاستقرائي

يهدف هذا المنهج إلى الكشف عن اطراد الظواهر والحوادث في الطبيعة وانطوائها تحت قوانين معينة. ويقوم المنهج الاستقرائي على أساس الملاحظة، التجربة، وضع الفروض العلمية، والتحقق من الفروض العلمية، باستخدام القواعد التجريبية، ومن ثم استنباط النتائج المتعلقة بها وصياغة قانون أو نظرية تحكمها.

ويستخدم هذا المنهج في بعض العلوم الإنسانية كالتاريخ، وعلم النفس، والاجتماع، وفي العلوم التجريبية كالعلوم الطبيعية، العلوم الكيميائية، وعلم الأحياء.

كما أنّ الباحث في مختلف البحوث العلمية، يمر بمرحلة جمع المصادر والمراجع وتحليلها، وهو بذلك يعتمد على المنهج التحليلي الاستقرائي.

وتجب الإشارة في الأخير إلى أنّ الباحث في ميدان العلوم القانونية غالبا ما يعتمد على مجموعة من المناهج في البحث الواحد تحقيقا للتكامل المنهجي، كأن يعتمد الباحث مثلا على المنهج الوصفي، المنهج التحليلي، والمنهج

المقارن فالمنهجين الوصفي والتحليلي يسمح للباحث برصد المواقف التشريعية، الفقهية، والقضائية حول مسألة معينة وتحليلها، قصد الوقوف على مختلف الأفكار التي تحتويها. وبالتالي الوصول إلى الغاية التي يسعى المشرع، الفقه، والقضاء إلى تحقيقها. أمّا المنهج المقارن غالبا ما يعتمده الباحث، إدراكا منه لأهميته في تحديد المواطن التي أصاب المشرع في طرحها وتنظيمها، والمواطن التي أخفق فيها ولم يحسن تنظيمها، حتى يتسنى له الوصول إلى نتائج وتقديم اقتراحات قد تساهم في إثراء المنظومة التشريعية المتعلقة بمجال الدراسة.